المحاضرة الرابعة: عموميات حول اتخاذ قرار الاستثمار في ظل حالة عدم التأكد ووجود خطر

1.4. مفهوم اتخاذ قرار الاستثمار

يشير القرار الاستثماري الى ذلك الاختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة، ويهتم بتحديد نوعية الأصول التي يجب أن يمتلكها المستثمر (أصول ثابتة، أصول متداولة) وكيفية توظيفها بالطريقة المثلى، ويتوقف فرار الاستثمار على ثلاثة حالات أو ظروف:

- ✓ **قرارات الاستثمار في ظل حالة التأكد:** المعلومة تكون كاملة، حيث نقارن بن جميع البدائل وفقاً لمعيار معين ونختار أفضلها، بمعنى نعرف عدد البدائل وعائدها.
- ✓ **قرارات الاستثمار في حالة وجود خطر**: المعلومة تكون متوفرة لكن بشكل جزئي أي غير كاملة، حيث يمكن تقدير ما يمكن أن يقع من حوادث.
- ✓ **قرارات الاستثمار في حالة عدم التأكد:** هي حالة عدم توفر لمعلومات عن الاحتمالات والبدائل ونتائجها وتوزيعاها الاحتمالية وهنا يعتمد اتخاذ القرار على طبيعة التخمينات التي بموجبها يتم تقدير العوائد المستقبلية، ويعتمد هذا التقدير على معايير اتخاذ القرار فنجد المعيار التفاؤلي إذ يختار أكبر عائد لكل بديل ومن ثم اختيار أكبرها، والمعيار الثاني التفاؤلي المتحفظ إذ يقع الاختيار على أقلها، وأخيرا المعيار التشاؤمي إذ يتم عرض أقل عائد لكل بديل واختيار أكبر عائد من بينها.

2.4. قرار الاستثمار في ظل وجود خطر

ويمكن المفاضلة بين مختلف بدائل الاستثمار في حالة وجود الخطر بناءً على:

- ✓ **العائد المتوقع:** يهدف المستثمر الى تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة لغرض استمرار النشاط الاستثماري، حيث يضحي المستثمر ببعض ماله في الوقت الحاضر إنما يطمح أن يحقق مستقبلا عائدا مقابل هذه التضحية.
- ✓ **درجة المخاطرة المتوقعة:** على المستثمر أن يسلم بادئ الأمر بأن النشاط الاستثماري محفوف بالمخاطر النظامية وغير النظامية ولذلك عليه اختيار المشروع الذي يحتمل مخاطرته.
- ✓ **اختيار الزمن المناسب:** تمثل فترة الاسترداد معياراً هاماً للحكم على البدائل الاستثمارية سواءً كانت حقيقية أو مالية، ويفضل المستثمر الاستثمارات ذات العائد السريع التي يمكن تحويلها الى نقدية بسهولة.

3.4. أنواع القرارات الاستثمارية

هناك ثلاث أنواع من القرارات الاستثمارية تتمثل في:

- ✓ **قرار الشراء:** يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية المتمثلة في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها المحسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي.
- ✓ **قرار البيع:** عندما يتساوى السعر السوقي مع قيمة الأداة الاستثمارية تعمل ديناميكية السوق على خلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمرين جدد يعرضون سعرا جديدا يرفع من القيمة السوقية لأداة الاستثمار، مما يولد حافزا لدى البائعين فيكون القرار هو قرار عدم التداول.

- ✓ **قرار عدم التداول:** يترتب عن الضغوط الشرائية في السوق في الحالة السابقة ارتفاع السعر السوقي لأداة الاستثمار، مما يخفض الفارق بين السعر السوقي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية وهنا يصبح السوق في حالة التوازن، الأمر الذي تفرض على من كان لديهم حوافز الشراء التوقف عن الشراء، وكذلك من كان لديهم حوافز البيع التوقف عن البيع، ويكون القرار هنا عدم التداول.

4.4. مبادئ ومعايير اتخاذ القرار الاستثماري

ينبغي على من يتخذ القرار أن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار، والتي من أهمها ما يلي:

– **مبدأ الملائمة:** يجب أن يكون ملائماً لاحتياجات المستثمر ورغبته، رأسمال، أولوياته، خبرته وتأهيله ...الخ.

– **التنويع:** لا تضع بيضك في سلة واحدة، حيث يتم تنويع توظيف الأموال كتوظيف جزء منه في استثمار حقيقي وأخر في البنك وتوظيف جزء في البورصة.

– **مبدأ الخبرة والتأهيل:** يتطلب اتخاذ قرار الاستثمار دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل فئات المستثمرين، لذا عليهم الاستعانة في اتخاذ قرار الاستثمار بمشورة المستشارين والمحليين المتخصصين.

– **تعدد الخيارات الاستثمارية:** يجب توفر عدة بدائل يتم اختيار أفضلها.